في خضم العدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان وفي سياق مسؤوليتنا الوطنية النابعة من تضامننا في الأيام الصعبة وضرورة وجود شبكة أمان وطنية تحمي الداخل اللبناني من اي تداعيات سلبية نتيجة العدوان عقد ممثلون عن الكتل النيابية لحلقة نقاش تداولوا فيها بالاوضاع الراهنة واتفقوا على التالي:

١- اعتبار واقع النزوح الذي نشأ نتيجة العدوان الاسرائيلي قضية وطنية تعني الجميع وتفترض مقاربتها والقيام بمهامها وفق قواعد وأصول التضامن الوطني الذي تجلى بالإحتضان المشكور الذي حصل في جميع المناطق اللبنانية التي استقبلت النازحين وقدمت أفضل صورة عن الإنتماء الوطني.

٢- مطالبة الحكومة اللبنانية الى مضاعفة جهودها والقيام بكل ما يلزم لإيجاد أماكن الإيواء وتأمين المستلزمات الضرورية لاقامة ومعيشة النازحين اللبنانيين ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الى تحمّل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية والانسانية في هذا المجال وشكر الدول والمنظمات التي قامت بتقديم مساعدات مشكورة حتى اللحظة والتي للأسف لم تصل الى إيفاء الحاجات المطلوبة.

٣- دعوة الأجهزة الأمنية والعسكرية والبلدية لقيام بكامل واجباتها للحفاظ على أمن النازحين اللبنانيين والمقيمين وتطبيق القوانين بحزم وايلائها الأولوية المطلوبة ومنع أي وجود مسلح سواء من المجتمع النازح أو المقيم والابتعاد عن مظاهر الأمن الذاني.

٤- خضوع جميع المواطنين سواسية من مقيمين ونازحين للقانون وقواعد الإنتظام العام واحترام الملكيات الخاصة وعدم الإعتداء عليها أو استعمالها بغير موافقة أصحابها.

٥- الطلب من الحكومة دعم البلديات للقيام بدورها بفعالية وتسجيل النازحين في أماكن النزوح واشرافها على كل ما يتعلق بموضوع النازحين اللبنانيين وتوزيع المساعدات لهم بالتنسيق والتكامل مع هيئة إدارة الكوارث الحكومية.

٦- الطلب من النازحين اللبنانيين الراغبين بممارسة أي نشاط تجاري أو مهني الاستحصال على أذونات من المراجع المختصة وفق الأصول القانونية.